ج01/ س(02/20)/04-ق(0115)

الأمانة العامة

أمانة شؤون مجلس الجامعة

القرار رقم 8457 الصادر عن

اجتماع

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية

بشأن

خطة صفقة القرن الأمريكية ـ الإسرائيلية

القاهرة

السبت: 1 فبراير/ شباط 2020

خطة صفقة القرن الأمريكية – الإسرائيلية

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري دورة غير عادية بتاريخ السبت 2020/2/1 برئاسة جمهورية العراق، بطلب من دولة فلسطين وبحضور فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، والسيد الأمين العام والسادة وزراء خارجية الدول الأعضاء، وذلك في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وبعد الاستماع لكلمة فخامة الرئيس محمـــود عبـــاس، ومداخلات السادة الوزراء ورؤساء الوفود والسيد الأمين العام،
- وفي ضوء مناقشة المجلس لما يُسمى بـــ "صفقة القرن"، التي طرحها الرئيس الأمريكي ورئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي يوم 2020/1/28، والتي لا تعد خطة مناسبة لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل المبني على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بل انتكاسة جديدة في جهود السلام الممتدة على مدار ثلاثة عقود،
- وفي ضوء أن هذه الصفقة توجت القرارات الأمريكية الأحادية المجحفة والمخالفة للقانون الدولي بشأن القدس والجولان والاستيطان الاستعماري الإسرائيلي وقضية اللاجئين والأونروا، و لن يكتب لها النجاح باعتبارها مخالفة للمرجعيات الدولية لعملية السلام، ولا تلبي الحد الأدنى من تطلعات وحقـــوق الشعب الفلســـطيني غـــير القابلـــة للتصرف، وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط 4 يونيو/حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية وحق العودة على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948،
- وإذ يؤكد المجلس على جميع قراراته المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، على مستوى القمة والوزاري وخاصة القمتين الأخيرتين قمة القدس التي عقدت بالظهران في المملكة العربية السعودية (2018) وقمة تونس (2019)،

<u>يُقـــرر:</u>

1- التأكيد مجدداً على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وعلى حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة أرضها المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي والبحري، ومياهها الإقليمية، ومواردها الطبيعية، وحدودها مع دول الجوار.

2- رفض "صفقة القرن" الأمريكية – الإسرائيلية، باعتبار أنها لا تلبي الحد الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني، وتخالف مرجعيات عملية السلام المستندة إلى

القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ودعوة الإدارة الأمريكية إلى الالتزام بالمرجعيات الدولية لعملية السلام العادل والدائم والشامل.

3- التأكيد على عدم التعاطي مع هذه الصفقة المجحفة، أو التعاون مع الإدارة الأمريكية في تنفيذها، بأي شكل من الأشكال.

4- التأكيد على أن مبادرة السلام العربية وكما أقرت بنصوصها عام 2002، هي الحد الأدنى المقبول عربياً لتحقيق السلام، من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. والتأكيد على أن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لن تحظى بالتطبيع مع الدول العربية ما لم تقبل وتنفذ مبادرة السلام العربية.

5- التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي لحل الصراع، وعلى ضرورة أن يكون أساس عملية السلام هو حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية والمرجعيات الدولية المعتمدة، والسبيل إلى ذلك من خلال مفاوضات جادة في إطار دولي متعدد الأطراف، ليتحقق السلام الشامل الذي يجسد استقلال وسيادة دولة فلسطين على خطوط الرابع من يونيو/حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

6- التأكيد على العمل مع القوى الدولية المؤثرة والمحبة للسلام العادل لاتخاذ الإجراءات المناسبة إزاء أي خطة من شأنها أن تجحف بحقوق الشعب الفلسطيني ومرجعيات عملية السلام، بما في ذلك التوجه إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية.

7- التحذير من قيام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ بنود الصفقة بالقوة متجاهلة قرارات الشرعية الدولية، وتحميل الولايات المتحدة وإسرائيل المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه السياسة، ودعوة المجتمع الدولي إلى التصدي لأي إجراءات تقوم بها حكومة الاحتلال على ارض الواقع.

8- التأكيد على الدعم الكامل لنضال الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية، وعلى رأسها فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، في مواجهة هذه الصفقة وأي صفقة تقوض حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتهدف لفرض وقائع مخالفة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

(ق: رقم 8457 - د.غ.ع - ج 2 - 2020/2/1)